حوار

أجراه سالم عبدالغفور

قال المدير العام لبنك الكويت الوطني _ السعودية هاني يحيى آل غالب إن السوق السعودية تشهد انفتاحاً وتسهيلات كبيرة على مختلف المستويات، بما فيها سرعة تأسيس الشركات والسماح للمستثمرين الأجانب بالتملك الكامل للشركات في بعض القطاعات: كالصحة والتعليم، مشيراً إلى أن حجم المستثمرين والاستثمارات الكويتية في المملكة ضخم جداً، لا سيما في قطاعات التجزئة والمواد الغذائية وشبكات المطاعم والعقارات.

وأضاف في حوار خاص مع «القبس»: إن السوق السعودية جزء أساسي من خطة «الوطني» الإستراتيجية للاستفادة من رؤية 2030، مبيناً انه يستهدف أن يكون البنك الأول للشركات الكويتية في المملكة، التي تمثل 20% من محفظة تمويل «الوطني السعودية»، حالياً.

ولفت إلى أن مؤسسة النقد السعودية (ساما) منحت «الوطني» موافقة على افتتاح فرعين جديدين في الرياض والمنطقة الشرقية، إلى جانب فرع جدة، لافتاً إلى أن البنك يعتزم التوسّع بخدمات الأفراد مع تدشين الفرعين في الرياض 2018 والمنطقة الشرقية 2019.

وتابع: تعتبر قطاعات التجزئة والصناعة والسياحة والرعاية الصحية والتعليم من أهم أهداف رؤية 2030، مبيناً ان لدى البنك تعاملات وعلاقات مباشرة مع شريحة كبرى من العملاء في تلك القطاعات، مؤكداً أنه جار تطوير منتجات وخدمات حديثة لشريحة الأفراد، والتي من أهمها الخدمات المصرفية الرقمية.

وذكر أن أوجه الشبه كبيرة بين القطاعين المصرفيين السعودي والكويتي، ومن أهمها 12 بنكا أجنبيا في كل بلد، لافتاً إلى أن حصة البنوك الأجنبية أقل من 10%؛ نتوقّع نموها مع زيادة عدد الفروع والترخيص لمصارف جديدة.. وفي ما يلي تفاصيل الحوار:

● هاني آل غالب متحدثاً لـ القبس

تصوير محمد خلف

75% نسبة السعوديين في البنوك

أكد آل غالب أن نسبة العمالة الوطنية في البنوك السعودية بلغت 75%، مبيناً أن كل البنوك المحلية والأجنبية تلتزم تلك النسبة في التوظيف.

قروض جديدة لتمويل شراء النساء السيارات

في إطار شرحه للتحوّلات الكبيرة التي تشهدها السوق السعودية، قال آل غالب إن البنوك السعودية ستباشر طرح خدمات تمويلية للنساء، بغرض شراء السيارات، بعد قرار السماح للمرأة السعودية بقيادة السيارات، وستكون متاحة لدى «الوطني السعودية» مع التوسّع في خدمات الأفراد، مبيناً أن التوقعات تشير إلى زيادة 15% في مبيعات السيارات بالمملكة في 2018 نتيجة هذا القرار.

فروع وبنوك أجنبية جديدة

قال آل غالب إن رؤية 2030 انعكست على كل المجالات، وفي مقدمها مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، التي سمحت بزيادة فروع بنك البنوك الأجنبية العاملة بالمملكة، فضلاً عن التوقّعات بالسماح لثلاثة بنوك جديدة بالدخول إلى المملكة لأول مرة، ملمحاً إلى أن ذلك يعكس رغبة البنوك الأجنبية في الدخول والانفتاح الكبير الذي تشهده المملكة.

آل غالب: حجم محفظة الائتمان الآن أكثر من 3 مليارات ريال

«الوطني السعودية».. يراهن على رؤية بن سلمان 2030

■ في القطاع المصرفي السعودي خدمتان ممتازتان لا مثيل لهما في الكويت بعد.. هما «سداد» و«سريع»

«الوطني في المملكة»

1. «ساما» تمنح «الوطني» موافقة على افتتاح فرعين جديدين.. إلى جانب جدة
2. التوسّع بخدمات الأفراد مع تدشين الفرعين في الرياض 2018 والمنطقة الشرقية 2019
3. حريصون على إيجاد فرص تمويلية للشركات المحلية والمستثمرين الكويتيين في المملكة
4. الشركات الكويتية تستحوذ على 20% من محفظتنا التمويلية.. ونستهدف أن نكون البنك الأول لها
5. قطاعات التجزئة والصناعة والسياحة والرعاية الصحية والتعليم من أهم أهداف الرؤية
6. لدينا تعاملات وعلاقات مع شريحة كبيرة من العملاء في تلك القطاعات والتعامل معها بشكل مباشر
7. تطوير منتجات حديثة لشريحة الأفراد من أهمها الخدمات المصرفية الرقمية

شروط القروض ليست أصعب.. بل درسها أعمق

قال آل غالب: ليست لدينا أي مشاكل في توفير أي حجم من التمويل للشركات العاملة في السوق السعودية، شريطة أن تستوفي الشروط المعروفة من التمتع بالملاءة المالية، والقدرة على السداد، وتوافر إيرادات تشغيلية مستدامة، والتأكد من سلامة تقدير احتياجات الشركة، والدراسات التي تقدمت بها للحصول على القرض، مضيفاً ان شروط الاقتراض لم تصبح أصعب بعد الأزمة المالية، لكن الدراسات أصبحت أكبر عمقاً.

● بداية.. ما أبرز مراحل نمو الوطني السعودية؟

- منذ انطلاق فرع البنك في جدة عام 2006، بذل فريق العمل جهوداً كبيرة لتطوير الخدمات والمنتجات بما يتماشى مع متطلبات السوق المصرفية السعودية وخطة البنك الإستراتيجية، علماً بأن البنك قد واجه تحديات خلال سنوات عمله الثلاث الأولى كجميع المصارف الأخرى في المنطقة والعالم عقب اندلاع الأزمة المالية، لكنه ورغم تلك التحديات تمكن من تطوير فرع متكامل بإدارات متعددة، كإدارة العمليات، إدارة شؤون الموظفين، إدارة تمويل الشركات، إدارة خدمات الأفراد، المالية والخزينة، وإدارة الالتزام. ومنذ عام 2010 قام البنك بالتركيز على الخدمات المصرفية التجارية، الأمر الذي كانت له نتائج فعالة في زيادة عدد العملاء وتحسن الربحية بشكل مستمر، إضافة إلى ارتفاع عوائد المحفظة الائتمانية. وشهد أداء البنك خلال النصف الأول من 2017 نمواً في المحفظة الائتمانية، وزيادة ملحوظة في عدد عملاء قطاع الشركات، حيث تجاوز حجم محفظة الائتمان لدينا الـ 3 مليارات ريال، ومن الشركات التي حصلت على تمويل من البنك مؤخراً شركة الشرق الأوسط لصناعة وانتاج الورق وشركة أسواق المزرعة، وهما مدرجتان في سوق «تداول»، ومع هذا فإنه في المجمل، ونظراً لممارسة البنك لنشاطه في المملكة من خلال فرع واحد، ولسياسته المحافظة في تطوير أعماله، فإن حجم أعماله وأرباحه حالياً لا يزال اقل من مستوى الطموح.

افتتاح فرعين

● ما ملامح خطتكم المستقبلية؟

- المستقبل يبدو واعداً، خصوصاً في ظل النقلة النوعية الاقتصادية المتوقعة من رؤية المملكة 2030، والتي سيكون لها تأثير إيجابي في التوقعات الاقتصادية، والفرص الاستثمارية المتاحة أمام القطاع الخاص بشكل عام و«الوطني - السعودية» بشكل خاص أما بالنسبة إلى خططنا المستقبلية فإنها ترتبط بالتوسع في فروع البنك، لقد حصلنا على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) مؤخراً لافتتاح فرعين جديدين في كل من الرياض والمنطقة الشرقية، مما سيتيح لنا فرصة التواجد في أكبر ثلاث مدن سعودية. وبناء على هذا سنواصل تطبيق خطتنا الطموحة من أجل تنمية أعمالنا بشكل أسرع، خصوصاً في قطاع الشركات، إلى جانب ذلك سيتم تطوير منتجات وخدمات حديثة لشريحة الأفراد والتي من أهمها الخدمات المصرفية الرقمية، وحيث سيتم البدء في ذلك من خلال فرع مدينة الرياض في عام 2018، وفي فرع المنطقة الشرقية في عام 2019. ونحن الآن في مرحلة تحديد المواقع ومن ثم المبادرة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتجهيز الفرعين، ويعتبر هذا التوسع جزءاً مهماً من خطة بنك الكويت الوطني الإستراتيجية التي تعتبر السوق المصرفية السعودية من أهم الأسواق المستهدفة للتوسع فيها.

الحصة السوقية

● كم حصتكم السوقية في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد والشركات؟

- محفظة الخدمات المصرفية للشركات ما زالت تمثل غالبية أصول بنك الكويت الوطني في المملكة، وهي في نمو مستمر إن شاء الله، وتضم المحفظة شركات سعودية وكويتية كبيرة بحصة تبلغ نحو 20% للشركات الكويتية و80% للسعودية، ولدينا الرغبة في أن نكون البنك الأول للشركات الكويتية العاملة بالسعودية، حيث إن عدداً كبيراً من رجال الأعمال الكويتيين لديهم استثمارات بالمملكة والبعض منهم لديهم استثمارات ضخمة، ومن السهولة علينا تفهم احتياجاتهم كامتداد لتعاملاتهم مع «الوطني الكويت» أو الفروع الأخرى للمجموعة حول العالم.

نوعية الخدمات

● ماذا يطلب عملاء البنك الكويتيون من خدمات في السعودية ؟

- لدينا شريحتان من العملاء الأولى هي شريحة المؤسسات والشركات الكويتية العاملة في المملكة، والشريحة الأخرى تتمثل في الأفراد الكويتيين المقيمين في مدينة جدة. بالنسبة للشركات فإن احتياجاتهم تنحصر في تمويل رأس المال التشغيلي والمشاريع والأصول الرأسمالية. كما يطلب العملاء أيضا خدمات ومنتجات التمويل التجاري كالاعتمادات والضمانات البنكية. أما في ما يخص قطاع الأفراد، فيقدم بنك الكويت الوطني بجدة خدمة «سحوبات الوطني» والتي تؤهل عملاء بنك الكويت الوطني للسحب من حساباتهم لدى المركز الرئيسي بالكويت، بالإضافة إلى خدمات الحسابات الجارية والتوفير والودائع التقليدية والودائع المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

رؤية 2030

● ما الفرص المتاحة أمام البنك من رؤية 2030 وبأي القطاعات؟

- التوسع في السعودية هو جزء أساسي ومتكامل في استراتيجيتنا للاستفادة من الانفتاح الذي تشهده المملكة اقتصادياً واجتماعياً، إضافة إلى أن حجم السوق السعودية يعتبر الأكبر في المنطقة، ومن المؤكد أن رؤية 2030 للتنمية الاقتصادية ستتيح فرصاً ملموسة للقطاع المصرفي، وسيكون البنك مستفيداً بشكل مباشر من العلاقات الائتمانية التي يكونها مع اكبر الشركات القيادية في المملكة إضافة إلى الشركات الرائدة إقليمياً، والتي سيكون لها دور مباشر في الخصخصة التي تهدف إليها الرؤية، وباعتقادي فإن قطاعات التجزئة والصناعة والسياحة والرعاية الصحية والتعليم سوف تستحوذ على الاهتمام الأكبر في عمليات التنمية والتطوير باعتبارها من اهم اهداف المملكة لرؤية 2030 وعلى الرغم من التراجع في النمو الاقتصادي في المملكة منذ عام 2016، فإن توقعاتنا بشأن الاقتصاد السعودي تظل متفائلة وخاصة بعد التصريحات الأخيرة لوزير المالية السعودي الذي ذكر بأن المملكة ستسرع من وتيرة برنامجها التحفيزي البالغ 200 مليار، إضافة إلى أن هناك توجهاً لإعطاء وقت اطول من اجل تحقيق التوازن في الميزانية.

مزايا تنافسية

● لماذا يترك العميل (فرد أو شركة)، البنك السعودي ويلجأ لبنك أجنبي الوطني على وجه التحديد؟

- البنوك الأجنبية في المملكة لا تحظى بعدد كبير من الفروع مقارنة بالبنوك المحلية وإمكاناتها، حيث يمتلك في الوقت الراهن كل بنك أجنبي في المملكة فرعاً واحداً فقط بإجمالي 12 فرعاً مقارنة مع 2037 فرعا للبنوك المحلية، ومع ذلك لمسنا رغبة من العملاء خصوصاً الشركات في تجربة التعامل مع البنوك الأجنبية، خصوصاً «الوطني السعودية» لما يقدمه من خدمات ذات مستوى رفيع تتماشى مع سياسة وسعة البنك في دولة الكويت، إضافة إلى فروع البنك الدولية التي تتواجد في أهم عواصم المال العالمية، والتي تمثل في حد ذاتها أهم العناصر التنافسية لنا مقارنة بالبنوك المحلية. وفي هذا الإطار وحرصاً من البنك على تقديم الأفضل لعملائه يجهز حالياً لإطلاق خدمات رقمية نوعية، تتواكب مع افتتاح الفرعين الجديدين والتوسع في الخدمات المصرفية للأفراد.

> أوجه الشبه كبيرة بين القطاعين المصرفيين السعودي والكويتي.. أهمها 12 بنكاً أجنبياً في كل بلد

> حصة البنوك الأجنبية بالمملكة أقل من 10%.. نتوقّع نموها مع زيادة عدد الفروع والترخيص لمصارف جديدة

> السوق السعودية تشهد انفتاحاً وتسهيلات كبيرة بما فيها سرعة تأسيس الشركات والسماح للمستثمرين الأجانب بالتملّك الكامل

> حجم المستثمرين والاستثمارات الكويتية هناك ضخم جداً في قطاعات التجزئة والمواد الغذائية وشبكات المطاعم والعقارات

● ما حصة البنوك الأجنبية في السوق؟

- حصة البنوك الأجنبية في المملكة لا تتجاوز 10% من إجمالي نشاط القطاع المصرفي السعودي، ولكن من المتوقع ان ترتفع تلك الحصة مع السماح للبنوك الأجنبية القائمة بافتتاح فروع جديدة ودخول بنوك أجنبية جديدة خلال المرحلة المقبلة، والسوق السعودية كبيرة وقادرة على استيعاب المزيد من البنوك، خصوصاً مع الانفتاح الكبير الذي سينتج عن تطبيق مشاريع 2030.

البنوك التقليدية

● هل عمل بنك تقليدي في السوق السعودية سهل.. في ظل مجتمع وقوانين إسلامية ومنافسة شرسة؟

- من ضمن 12 بنكاً محلياً يوجد في المملكة 4 بنوك غير تقليدية أي ان جميع منتجاتها متوافقة مع الشريعة والمصرفية الإسلامية. أما البنوك الثمانية الأخرى فهي بنوك تقليدية، وتوفر خيارات متعددة للمنتجات الإسلامية والتقليدية، ولكن اكثر من 90% منها إسلامية، خصوصاً في قطاع خدمات ومنتجات الأفراد، وهو ما ينطبق على بنك الكويت الوطني في المملكة الذي يوفر منتجات متطابقة مع المصرفية الإسلامية، فضلاً عن التقليدية لقطاع الشركات في الوقت الراهن ولقطاع الأفراد لاحقاً ضمن الخطة المستقبلية، والتي ما زالت تحت الدراسة وفي مراحلها الأخيرة بالتعاون مع مستشارين عالميين في هذا المجال.

أوجه التشابه

● ما المزايا التي تتمتع بها السوق المصرفية السعودية مقارنة بالكويت؟

- هناك تشابه كبير بين السوق المصرفية السعودية ونظيرتها الكويتية يتمثل في عدد البنوك العاملة المحلية والأجنبية، حيث يتوافر في دولة الكويت 10 بنوك محلية و12 بنكاً أجنبياً مقارنة بـ12 محلية و12 أجنبية في المملكة، وكذلك هناك تشابه كبير في الخدمات والمنتجات التي تقدمها البنوك في الدولتين، باستثناء خدمتين فقط تتميز بهما البنوك السعودية، هما أنظمة «سداد» و«سريع» وأسستهما وطورتهما مؤسسة النقد، حيث يسمح نظام سداد للعملاء بتسديد كل انواع الفواتير عن طريق البنوك بسرعة ومرونة غير مسبوقة، كما يتميز نظام سريع الذي يعتبر من احدث الأنظمة التقنية في نطاق الحوالات المحلية بتنفيذها بسرعة فائقة، وحالياً يقوم بنك الكويت الوطني في المملكة بتقديم هذه الخدمات للعملاء.

جذب المستثمرين

● هل السوق السعودية جاذبة للاستثمارات والمستثمرين الكويتيين؟

- السوق السعودية تشهد انفتاحاً وتسهيلات كبيرة على كل المستويات، بما فيها سرعة تأسيس الشركات وبدء المشاريع، حتى ان بعض المجالات لم يعد يشترط لها شريك سعودي، ويمكن لغير السعودي ممارسة النشاط منفرداً، هذا فضلاً عن ان مواطني وشركات دول مجلس التعاون لهم تسهيلات خاصة، ولهذا نجد ان حجم المستثمرين والاستثمارات الكويتية بالمملكة ضخم جداً، ويشمل استثمارات في عدة قطاعات منها التجزئة والمواد الغذائية والمطاعم والاستثمارات العقارية. ويقوم الفرع بتلبية احتياجاتهم في ما يتعلق بتمويل رأس المال العامل والاحتياجات الرأسمالية، هذا بالإضافة إلى احتياجاتهم من الاعتمادات والضمانات البنكية المحلية والتي تشكل حجماً ملحوظاً في تعاملات البنك مع عملائه من المستثمرين الكويتيين. وبحكم معرفتنا بالمستثمرين والشركات الكويتية، فإنه يوجد لدينا الإمكانات اللازمة للتعامل معهم بمرونة وسرعة مقارنة بالبنوك المحلية.

جودة المحفظة الائتمانية أهم من حجمها

قال آل غالب: بنك الكويت الوطني في المملكة يهتم في المقام الأول بجودة المحفظة الائتمانية، وليس حجمها، وكان يستطيع أن يحقق نمواً أكبر في المحفظة منذ تأسيس ادارة تمويل الشركات في السعودية، ولكن ليست تلك سياسته، ولا هذا نهجه، فهو على مدى تاريخه يتميز بتحفظه وحرصه وقدرته الفائقة على دراسة المخاطر الائتمانية.

القطاع المصرفي السعودي قوي جداً

قال آل غالب إن القطاع المصرفي السعودي قوي جداً، وتمكّن من استيعاب تداعيات الأزمة العالمية، من خلال استقطاع المخصصات في عامي 2009 و2010، وبعدها استأنفت البنوك خططها من دون تأثيرات كبيرة سوى في مستوى اتخاذ قرارات التوسع، التي باتت أصعب في ظل عدم وضوح الرؤية للاقتصاد العالمي، مضيفاً ان محفظة الوطني السعودية لم تتأثر بتلك التداعيات من قريب أو بعيد، نظراً الى حداثة تأسيس البنك آنذاك، لافتاً إلى أن تأثر قطاع المقاولات في آخر عامين أثر بالفعل في البنوك، ولكن تم استيعاب تلك التداعيات.

زيادة مطردة بأعداد المستثمرين الكويتيين

يُعد الكويتيون من أكبر المستثمرين الخليجيين في السعودية، ويعملون في كل المجالات، خاصة في قطاعات العقارات والمواد الغذائية والمطاعم والتجزئة. والشركات الكويتية معروفة في المملكة، وهناك على الأقل 4 شركات ذات حجم أعمال ضخم جداً، ويرى «الوطني السعودية» زيادة مطردة في أعداد المستثمرين الكويتيين، وحجم أعمالهم في المملكة.